مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

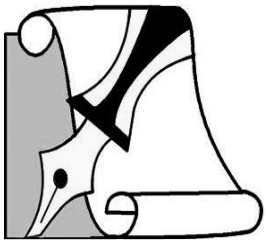

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

كيان العدو وتداعيات اتفاق بكين

1 – مدخل:

على مدار الأسابيع الماضية، تعمقت حالة الاستقطاب السياسي الداخلي في إسرائيل على وقع صدور البيان الثلاثي المشترك الذي أُعلن فيه عن استئناف العلاقات السعودية الإيرانية برعاية صينية. وبسبب التقارب السعودي الإيراني، ألقت المعارضة الإسرائيلية باللوم على الحكومة الجديدة التي تعتبر أكثر حكومة يمينية فاشستية في تاريخ الكيان. أما على الطرف الآخر، فكانت الأصوات المقربة من رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، تشير إلى أن ملامح الصفقة السعودية الإيرانية قد سبق لها أن تشكلت خلال عهد الائتلاف الحكومي السابق الذي تكون من أيدولوجيات متباينة. وتعليقاً على ذلك قال المحلل السياسي الإسرائيلي، يوآف شتيرن: إن الاتهامات المتبادلة بين السياسيين الإسرائيليين بشأن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران، انما تسلط الضوء على "كيفية استغلال موضوع خارجي في الصراعات الداخلية." وأضاف إن تأثير صفقة طهران والرياض السلبي على احتمالية التطبيع سيكون "على المدى القصير فقط" على اعتبار أن "السعودية لديها مصالح مختلفة". وتابع: "مصلحتها الآن التقارب مع إيران والصين ... اما فيما بعد فقد يكون من مصلحة السعودية التقارب مع إسرائيل والولايات المتحدة".

الجدير بالذكر أن الإعلان الثلاثي بشأن استئناف العلاقات السعودية الإيرانية، قد أتى بالتزامن مع تصريحات لنتانياهو، أثناء زيارته لإيطاليا، عن مساعيه لإنشاء قطار يربط المملكة السعودية بإسرائيل عبر ميناء حيفا. ولطالما صرح نتانياهو بأنه يرغب في ضم السعودية لمعاهدة إبراهيم التي أبرمت خلال ولايته السابقة صيف العام 2020 وأفضت لإقامة إسرائيل علاقات دبلوماسية كاملة مع اربع دول عربية، بما في ذلك البحرين والإمارات التي لديها علاقات دبلوماسية مع إيران أيضا. واعتبر زعيم المعارضة يائير لبيد، أن "الاتفاق بين السعودية وإيران يشكل فشلا تاما وخطرا لسياسة الحكومة الإسرائيلية الخارجية." وهذا ما أكده عضو الكنيست البارز عن حزب الليكود يولي إدلشتاين، بقوله : "العالم لا يتوقف بينما نحن مشغولون هنا بالصراعات على

السلطة." وأضاف : "لقد حان الوقت للجلوس والتحدث معاً وحل خلافاتنا من أجل أن نتحد ضد التهديد الوجودي علينا." علماً ان إسرائيل تعيش حالة خلافات سياسية معقدة وصفت بأنها "الأعمق في تاريخ البلاد" بسبب مشروع تقوده الحكومة الراهنة ومن شأنه أن يقوض صلاحيات المحكمة العليا لصالح أعضاء الكنيست المنتخبين. الأمر الذي يرفضه المعارضون لأنهم يرون فيه تهديدا للطابع الديمقراطي لإسرائيل، فيما المؤيدون يعتبرونه ضروريا للحفاظ على مسيرة البلاد الديمقراطية. علماً انه منذ اكثر من شهرين، تخرج تظاهرات حاشدة في إسرائيل احتجاجا على مشروع الإصلاح القضائي المنشود.

وفي الإجمال، فان الاتّفاق يعني بالنسبة إلى كلّ من السعودية وإيران، تغييراً في قواعد التنافس، أكثر منه توجّهاً نحو الشراكة، وإنّما يمكنه أن يفتح آفاقاً للتنسيق في حقول مختلفة قد يجد البَلدان مصلحة مشتركة فيها، كالنفط والغاز مثلاً، على الطريقة نفسها التي تتنافس بها الصين مع الولايات المتحدة، حيث يمكن لبكين أن تكون شريكاً تجارياً كبيراً لواشنطن، وفي الوقت نفسه الخصم الأساسي لها في صراع النفوذ الجيوسياسي الدائر على مساحة العالم.

هذه هي الفلسفة التي تقوم عليها العلاقات بين الصين وأميركا، وهذا هو أسلوب الأولى الذي يعتمد النفَس الطويل، لا الصدمات. وبكين، برعايتها للاتّفاق السعودي – الإيراني، قدّمت النموذج المذكور، قبل أن تُقدّم ضمانة لكلّ من الطرفَين لدى الآخر. ولا بدّ أن سلسلة الإخفاقات التي لحقت بوليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، في صراعاته السياسية والعسكرية الخارجية، قد أوصلتْه إلى اقتناع بأن ما يمتلكه من إمكانات بفضل الوزن النفطي الكبير لبلاده، يؤهّله للمنافسة وفق الأسلوب المُشار إليه، أكثر منه وفق النموذج العسكري – السياسي، الذي اعتمده والذي ثبت ضعف السعودية فيه، بسبب بنيتها القائمة من الأساس على تلزيم حماية نفسها إلى قوى كبرى.

2 – ملامح من العلاقات الإيرانية السعودية:

لم يكن التوصل إلى اتفاق بين السعودية وإيران أمرًا سهل المنال، بعد سنوات طويلة من التوترات التي شهدتها العلاقات الثنائية – المتردّية في الأساس بفعل احتكاكات أيديولوجية وطائفية متعددة خلال السنوات العشرين الماضية. ويضاف إلى ذلك وجود "صعوبات أمنية" متراكمة كان يجب تخطيها للوصول إلى التفاهم وتحسين

العلاقات بين الجانبين. من بينها النفوذ الإيراني المتزايد في العراق بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003، وانعدام حس الاستقرار في المنطقة بعد الربيع العربي.

أولى ملامح التوترات بدأت عام 1987، إثر استشهاد مجموعة من الحجاج الإيرانيين في السعودية، ما أدى إلى قطع العلاقات بين الطرفين لفترة وجيزة. ثم استمرت التجاذبات تتحكم بعلاقات البلدين حتى عام 2016، حين تم إحراق سفارة الرياض في طهران، على اثر تنفيذ حكم الإعدام بحق 47 شخصاً معارضاً للتعسف الوهابي السعودي، وكان من ضمنهم رجل الدين المعارض الشهيد نمر النمر. وبعد هذه الحادثة حدّ البلدان من علاقاتهما الدبلوماسية، ودخلا في معارك خطابية تحريضية، وأطلقا مرحلة متوترة من المواجهة الباردة التي بلغت ذروتها مع هجماتٍ بالطائرات المسيرة والصواريخ التي تبناها الحوثيون، حلفاء ايران في اليمن، واستهدفت منشآت النفط السعودية في بقيق وخريص في منتصف أيلول/سبتمبر 2019. وقد شكل ذاك الهجوم نقطة تحول. فالضرر الهائل الذي لحق بقطاع النفط السعودي في صميمه، وغياب الرد العسكري الأمريكي على الأراضي الإيرانية، دفعا القيادة في الرياض إلى تبنّي نهج تصالحي مع إيران. فأكد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان على الاثر أن " إيران دولة جارة، وستبقى جارتنا إلى الأبد، وليس في إمكاننا التخلص منها، وليس في إمكانها التخلص منا. من الأفضل أن نحلّ الأمور مع إيران، وأن نبحث عن سُبل لنتمكن من التعايش."

من جهة أخرى، أكد وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، أن استئناف العلاقات يأتي "انطلاقاً من رؤية المملكة القائمة على تفضيل الحلول السياسية والحوار، وحرصها على تكريس ذلك في المنطقة". وتابع: "يجمع دول المنطقة مصير واحد، وقواسم مشتركة، تجعل من الضرورة أن نتشارك معاً لبناء أنموذجٍ للازدهار والاستقرار لتنعم به شعوبنا". كما ثمّن مستشار الأمن الوطني السعودي، مساعد بن محمد العيبان، ما توصل إليه البلدان، قائلاً " يحدونا الأمل بأن نستمر في مواصلة الحوار البنّاء، وفقاً للمرتكزات والأسس التي تضمّنها الاتفاق، معربين عن تثميننا وتقديرنا لمواصلة جمهورية الصين الشعبية دورها الإيجابي في هذا الصدد". أما من الجانب الصيني، الراعي للاتفاق، فوصف كبير الدبلوماسيين الصينيين، وانغ يي، استئناف العلاقات بين الرياض وطهران بانه نصر للحوار، ونصر للسلام، ويقدم أنباءً طيبة عظيمة في وقت يشهد فيه العالم كثيراً

من الاضطرابات». وأضاف وانغ إن الصين ستواصل القيام بدور بنّاء في التعامل مع القضايا الشائكة في العالم اليوم وستظهر تحلّيها «بالمسؤولية» بصفتها دولة كبرى.

لقد وفّرت الحوارات المتعاقبة التي عقدت في بغداد منفذًا لمحاولات المصالحة هذه. وبوساطة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، عقدت السعودية وإيران بنجاح خمس جولات من المحادثات بين نيسان/أبريل 2021 ونيسان/أبريل 2022، حيث تطرقت الاجتماعات إلى مجموعة من القضايا، من ضمنها المسارات المحتملة لإنهاء الحرب اليمنية، والخطوات التدريجية لاستئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة، وخيارات الحد من انعدام الأمن البحري في المياه الواقعة قبالة شبه الجزيرة العربية. وتلك الحوارات دلت على نية متبادلة للتغلب على خطوط الصدع البينية والتركيز على التخفيف من حدة التوتر وتوسيع مجالات التعاون في الوقت نفسه، في حين كان هدف السعودية المحدد من تواصلها مع الإيرانيين هو لجم الحرب التي اشعلها السعوديون وحلفاؤهم بايديهم على اليمن والتي وصلت الى حائط مسدود والى فضيحة انسانية وقومية وعسكرية مدوية.

في المستقبل يعتمد المسار الذي ستسلكه السياسة الخارجية السعودية جزئيًا على مستقبل بعض الملفات الإقليمية الحرجة التي لا تملك الرياض سوى سلطة محدودة عليها. ففي منتصف حزيران/يوليو 2022، أشارت السعودية وإيران إلى نيتهما بمتابعة محادثات بغداد. غير أن الاشتباكات التي حصلت في المنطقة الخضراء بالعاصمة العراقية ألقت بظلال كثيفة على إمكانية استئناف المحادثات التي توسط فيها رئيس الوزراء العراقي الكاظمي. ويعتمد استئناف بغداد لدورها كصلة وصل دبلوماسية بين الجانبين على قدرة الجهات الفاعلة العراقية على منع تحول المواجهة السياسية إلى مواجهة مسلحة تهدد بانهيار البلد بأكمله في حرب أهلية مفتوحة للجميع. وبالتالي كان يجب على السعودية وإيران الامتناع عن دعم التدافع السياسي الخطير بين مختلف الفصائل المتنافسة، والاستفادة بدلاً من ذلك من نفوذهما لحث محاوريهما المحليين على السعي إلى حلول شاملة. وعلى مر التاريخ، حققت المملكة العربية السعودية عندما عملت كقوة استقرار في المنطقة إنجازات أكثر بكثير مما حققته كقوة تحد واشتباك.

من ناحية أخرى نظر بعض المحلّلين في إيران نظرة مشوبة بالحذر إلى التفاهم، ولا سيما أن التنافس والخلافات بين الجانبَين لا تزال قائمة. وعلى هذه الخلفية، قال الباحث الإيراني المختصّ في الشأن السعودي، كامران كرمي، في صحيفة «دنياي اقتصاد (عالم الاقتصاد)»، إن «عودة الطرفَين إلى العلاقات العادية تُعدّ

حدثاً مهمّاً ومصيريّاً في العلاقات في المنطقة، بيدَ أن هذا الموضوع لا يمكن أن يُحدِث تغييراً في الطبيعة التنافسية لهذه العلاقات»، إذ إن إرساء العلاقات الثنائية لا يعني، من وجهة نظر سلطات البلدَين، «إرساء التفاهم والصداقة على صعيد المنطقة، بل إن التنافس سيستمرّ في إبراز آثاره المُتحكَّم بها، إلّا إذا نجح البلدان في تحويل هذا الاتفاق الثنائي إلى نموذج لاتفاق إقليمي شامل تتحدَّد فيه ملامح وسمات بؤر الأزمات، ذلك أن الجانب السعودي لا يملك في الظروف الحالية خطّة للانخراط في هذا النموذج. والأهمّ، أن الطبيعة التنافسية للعلاقات لا تستحدث هكذا إمكانية أصلاً»، وفق الباحث. أما التواجد السعودي في العقيدة العسكرية الإيرانية فكان ضئيلًا، لأن طهران كانت تنظر إلى الرياض على أنها خصم سياسي لا يشكل تهديدًا أمنيًا – عسكريًا مباشرًا عليها. لكن الأمر تغيّر في السنوات الأخيرة، وبدأت السعودية تحمل جزءًا من الاهتمام في التفكير العسكري الإيراني، حيث بدأت طهران بتعديل قدراتها العسكرية لتلائم سيناريو احتمال حرب مع السعوديين باعتبارهم من أعدائها الإقليميين الأكثر قوة. لكن مع مرور الوقت وفي ظل عجز السعوديين عن احراز أي انجاز ظاهر في المواجهات الظاهرة والخفية مع الجمهورية الاسلامية في المنطقة وفي ظل فقدان العوامل والآليات التي يمكن أن تساعد كلا الجانبين على التعامل مع مخاوفهما تجاه الآخر، فقد برزت جهود الوساطة والدبلوماسية الخاصة كأداة فعالة بشكل كبير في نزع عسكرة العلاقات.

3 – الصين تنافس اميركا في المنطقة:

بعد الغزو الأميركي للعراق، في عام 2003، رأى أفرايم هاليفي، الرئيس الأسبق لـ«الموساد» (1998–2002)، أن الولايات المتحدة لم «تَعُد قوّة وراء البحار»، وتحوّلت، نتيجة احتلال 140,000 من جنودها لبلاد الرافدَين، من قوّة خارجية مهيمنة على الشرق الأوسط إلى «قوّة شرق أوسطية». هاليفي كان يتوجّه إلى صنّاع القرار الإسرائيليين، للتشديد على ضرورة أن يضبط «الوكيل»، أي إسرائيل، أجندته وحركته تحت سقف أجندة «الأصيل»، أي الولايات المتحدة، الذي قرّر اجتياح الإقليم وإعادة صياغته بالاعتماد على قوّة جيشه أوّلاً. ومراجعة التطوّرات التي شهدتها السنوات الـ 20 التي تلت هذا الكلام، وآخرها المصالحة الإيرانية – السعودية برعاية صينية، تسمح بالقول إن الولايات المتحدة عادت قوّة وراء البحار بالنسبة إلى منطقتنا، وإن نفوذها فيها ينحسر بوتيرة متسارعة. ويرتبط هذا الانحسار، في الواقع، بمسار الانحدار العام للهيمنة الأميركية

على صعيد عالمي، والذي يترجَم تراجعاً في القدرة على التحكّم بخيارات الحلفاء الاستراتيجية، وبالسياسات التي يتّبعونها بناءً عليها. فقد ارتكزت هذه الهيمنة تاريخياً، إضافة إلى التفوّق العسكري الأميركي النوعي على المسرح العالمي، إلى شبكة تحالفات واسعة تأسّست على موافقة العديد من بلدان الكوكب على مبدأ مقايضة الحماية بالولاء. ولم تلتزم بلدان الخليج وحدها بهذا المبدأ، بل كذلك الكثير من دول أوروبا وأفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. والجديد الذي كشفته الحرب في أوكرانيا، بالنسبة إلى دول الجنوب أساساً، هو أن هذا المبدأ لم يَعُد ساري المفعول في علاقاتها مع واشنطن. فرفْض معظمها فرْض عقوبات على روسيا، وتنسيق بعضها، كبلدان الخليج مثلاً، سياساتها في ميدان الطاقة معها، أكّدا أن هامش استقلاليتها حيال «الراعي» الأميركي يتوسّع باطّراد. غير أن توجُّه هذه البلدان إلى تعزيز تعاونها في مختلف الميادين مع الصين، وإفساحها المجال أمام صيرورة الأخيرة لاعباً سياسياً في الإقليم يسهم في حلّ نزاعاته، هو مؤشّر إلى استعدادها للتناقض مع أولويات الاستراتيجية الاميركية، وهي احتواء بكين ومنْع تمدُّد نفوذها إلى مناطق حيوية كانت تُصنَّف في ما مضى دائرة نفوذ أميركي حصري.

لا تستطيع واشنطن النجاح في احتواء صعود القوّة الصينية عبر الاستناد فقط إلى الانتشار عسكريّاً في محاذاتها، وإقامة مجموعة من الأحلاف مع بعض دول جوارها، وحتى السعي إلى استنزافها عبر سباق التسلّح. واستنساخ تجربة احتواء الاتحاد السوفياتي لن يفيد في مقابل قوّة شاملة كالصين، على مختلف الاصعدة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والعلمية، إضافة إلى قدراتها العسكرية ونفوذها السياسي المتنامي. بالتالي المطلوب ببساطة هو الحدّ من تعاظم علاقات بكين التجارية (وهي لديها شركاء تجاريون أكثر من الولايات المتحدة)، والاقتصادية، ومن تعاونها في المجالات العلمية والتكنولوجية، وخاصة تلك «الحسّاسة»، كتكنولوجيا الاتصالات، مع بقيّة بلدان المعمورة، وفي مقدّمتها بلدان الجنوب. وبالتالي فالمشكلة بالنسبة إلى صنّاع القرار الأميركيين، هي أنهم أصبحوا عاجزين عن إلزام هذه البلدان، بما فيها تلك الخليجية الحليفة، بوقف شراكاتها المتعدّدة الأبعاد مع بكين. ولا تكفي «أزمة الثقة» بين الطرفَين، التي يردّ البعض بدايتها إلى سقوط نظامَي بن علي ومبارك في عام 2011، بعد «تخلّي» واشنطن عنهما، لتفسير ميْل الدول الخليجية للبحث عن شراكات موازية لتلك التي تجمعها بالولايات المتحدة والتمايز التدريجي عن بعض مواقفها وسياساتها، وصولاً إلى التناقض العلني معها. وقد ارتبط هذا الميل، في الحقيقة، بإدراك هذه الدول، وغيرها

من حلفاء الولايات المتحدة، لتراجع قدرات هذه الأخيرة، وعدم استطاعتها تأمين «الحماية» الموعودة والمزعومة في مقابل ولاء دام لعقود طويلة. والأطراف التي قاومت مشروع الهيمنة الأميركية، دولاً وحركات شعبية، اكتشفت بالتجربة الملموسة حدود القوّة الأميركية، وإمكانية فرْض تراجعات عليها من خلال مواجهة عنيدة ومدروسة وطويلة الأمد. وتلك التي اندرجت في إطار هذا المشروع، توصّلت إلى اقتناع بأنه غير قادر على تحقيق غاياته المفترضة، وأن الأولويات الاستراتيجية المستجدّة لواشنطن ستدفعها إلى «التخفّف من أعباء الشرق الأوسط»، بما فيه من أعباء حلفائها العرب، والتركيز على التصدّي للصين وروسيا. وأيقن هؤلاء لحظة قصف منشأة «أرامكو» في أبقيق، أن مئات مليارات الدولارات التي أُنفقت على صفقات السلاح، وعقوداً من العمل في إطار الاستراتيجية العامّة للولايات المتحدة كلّها ضاعت هباء، وأن الأخيرة، حتى في عهد ترامب، لم تَعُد حليفاً يُتّكل عليه. كما وفّرت الحرب الأوكرانية فرصة انتهزتها الأطراف الخليجية للعمل وفقاً لأجندتها الخاصة والتقاطع مع روسيا على حساب الحليف الأميركي. ولا شكّ في أن احتدام هذه الحرب والتورّط الأميركي والغربي المتزايد فيها، هما من بين العوامل التي شجّعت الأطراف المذكورة من جهة، والصين من جهة أخرى على إحداث نقلة نوعيّة في علاقاتها البينيّة، وحفّزتها على القبول بوساطة صينية لتطبيع العلاقات بين إحداها، أي السعودية، وإيران. وبالنسبة إلى الصين، فإن الالتفاف على استراتيجية الاحتواء الأميركية يقتضي إنجاح ضمّ دول المنطقة إلى مشروع «الحزام والطريق». وبتعبير آخر، فإن تمكُّن الصين من مواجهة استراتيجية الاحتواء الأميركية منوط بقدرتها ليس فقط على تنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع بلدان منطقتنا، الحيوية بالنسبة إليها، وخاصّة في مجال الطاقة، بل كذلك في إيجاد حلول للنزاعات بين دولها تضمن الاستقرار الضروري لمصالح جميع هذه الأطراف. علماً أن منطق الهيمنة الذي حكم سياسات القوّة العاتية الأميركية عجز عن تأمين شروط الاستقرار، ويبدو أن دول الإقليم أضحت مقتنعة بأن منطق الشراكة القائم على الندّية، الذي تدافع الصين عنه، قد يسمح بالوصول إلى هذه الغاية.

4 – صاعقة في يوم صاح:

فوجئ كثيرون، في المنطقة والعالم، بالبيان الختامي للمحادثات السعودية – الإيرانية برعاية صينية. فالبعض لم يكن على علم بأصل التفاوض الجاري منذ مدة غير قصيرة، وفوجئ باتفاق سيُعمل على تنفيذه خلال فترة

وجيزة. فيما تصرف آخرون بشيء من الخشية من أن يحمل الاتفاق مفاجآت ليست في الحسبان، ومتناقضة مع السياسات التي كانت تعتمدها السعودية خصوصاً. فقد ذكرت القناة 12 العبرية يوم الجمعة 2023/03/10 ، أن إيران والسعودية أعلنتا استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما ، واتفقتا على فتح السفارتين في غضون أشهر قليلة . وبحسب القناة العبرية فإن قرار تجديد العلاقات جاء بوساطة الصين، بعد أن التقى مستشارو الأمن القومي الإيراني والسعودي في بكين سرًا وأعلنوا عن الاتفاق. فيما إنطلقت بين إيران والسعودية منذ فترة طويلة محادثات حثيثة بهدف تجديد العلاقات بينهما ، بوساطة من الحكومة العراقية وبالرغم من ذلك من الواضح أن الصينيين كانوا الوسطاء الوحيدين في الصفقة وتم استبعاد العراق .

من جهة أخرى ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أنه كجزء من اتفاقية للتطبيع مع إسرائيل ، كانت طالبت السعودية بضمانات أمنية من الولايات المتحدة، والمساعدة في تطوير برنامج نووي مدني وتخفيض القيود على بيع الأسلحة. وأضافت أن المسؤولين في الولايات المتحدة والشرق الأوسط لم يؤكدوا مدى جدية التعامل مع الاقتراح، في ضوء العلاقة الغامضة بين الرئيس بايدن وولي العهد السعودي الأمير بن سلمان.

إن أهمية الاتفاق بين البلدين تكمن في أنهما يمثلان مركز الصراع على ملفات المنطقة برمتها، وأن الطابع التنافسي طغى دائماً على علاقاتهما حتى عندما كانت في أفضل أحوالها. وهو امر تعزز بعد سقوط نظام صدام حسين، والتغيرات التي طرأت على المشهد اللبناني بعد اغتيال رفيق الحريري، والتطورات التي عصفت بكثير من الدول بعد عام 2011. وقد تواجه الطرفان بشراسة في ساحات عدة، من العراق إلى سوريا والبحرين واليمن وصولاً إلى لبنان وفلسطين، وزاد الوضع تعقيداً بينهما إثر تولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان السلطة الفعلية في السعودية.

قد يعتقد كثيرون بأن مسائل كثيرة عالقة في المنطقة انما حلها رهن باتفاق البلدين. ولكن هذا تقدير خاطئ، ليس لعدم رغبة الطرفين في المساعدة على فضّ النزاعات، بل لكون الأطراف الأخرى، الإقليمية والدولية المتضررة، تملك من القوة والنفوذ ما يمكّنها من العمل الحثيث على عرقلة التفاهم، وتفجير ساحات كثيرة بوجهه، وصولاً إلى تفجير الاتفاق نفسه. وحتى لا يذهبن أحد بعيداً في التحليلات أو التمنيات بشأن ما حصل، من الأفضل العودة إلى أهداف كل طرف من الاتفاق نفسه لفهم وإدراك كنهه وجوهره بصورة أكثر واقعية.

بالنسبة للسعوديين أولاً، فإنه منذ تولي آل سلمان الحكم في السعودية وإمساكهم بمفاصل القرار فيها، تصرّفت الرياض كطرف قادر على المبادرة إلى إتخاذ خطوات كبيرة تعزز نفوذها في المنطقة. وهي قبل أن تشن حربها المدمرة ضد اليمن، شاركت بفعالية في تعزيز الاختلال الأمني والسياسي والاقتصادي في العراق، وفعلت الأمر نفسه في سوريا عندما انخرطت في معركة إطاحة النظام، كما أدت دوراً كبيراً في الانقلاب الذي قاده الرئيس عبد الفتاح السيسي في مصر. وكذلك الحال في فلسطين. فإلى البرودة التي سادت علاقتها بالأردن والسلطة الفلسطينية، قادت السعودية معركة قاسية ضد ابرز قوتين في المقاومة، معتبرة ان حماس تمثل امتداداً لحركة الإخوان المسلمين، وتصرفت مع الثانية، حزب الله، على أنها ذراع إيرانية. وفي البيت الخليجي، قبضت الرياض على مركز القرار في البحرين مانعة أي مصالحة وطنية، وعاقبت قطر وحاصرتها، وكبّلت حكام الإمارات والكويت، وحاولت مراراً فرض ضغوط على سلطنة عمان. وتمثّلت ذروة هذه السياسة في حرب وحشية وعبثية ضد الشعب اليمني، قامت على حسابات خاطئة من كل النواحي، وأدركت السعودية بنتيجتها أن الولايات المتحدة والغرب الأوروبي لن يتوليا هذه المهمة عنها. وبعد كل الذي حصل، تريد السعودية تحقيق ما يلي :

أولاً، توازن فعلي مع الدور الإيراني في العالم العربي، وتوازن أكثر فعالية على صعيد إدارة ملف التدفق النفطي عبر الممرات البحرية.

ثانياً، الخروج بمكاسب من حرب اليمن، من خلال اعتبار إيران طرفاً يمكنه المساعدة على تحقيق تسوية تجعل السعودية طرفاً رابحاً أمام الحوثيين وبقية الأطراف اليمنية.

ثالثاً، تفاهم يعطي الرياض حق الفيتو في العراق، من خلال تفاهم مع السلطات العراقية، وليس عبر نفوذ المملكة على بعض القوى والشخصيات العراقية.

رابعاً، عقد مصالحة مع الدولة السورية، مع محاولة لجعل دمشق أقرب إلى السعودية، سواء في ملف اليمن، أو في الموقف من حركات الإخوان المسلمين وقوى المقاومة الاخرى، باعتبار أن ذلك سيؤدي حكماً إلى إضعاف نفوذ إيران في سوريا، وتالياً في لبنان وفلسطين.

خامساً، التوقف عن أداء دور الثري الذي تُفرض عليه خوات في لبنان وفلسطين ومناطق أخرى. والسعوديون مستعدون لإنفاق الكثير، لكنهم يريدون مقابلاً واضحاً، وهم أعطوا من يسعى إلى التحالف معهم درساً من خلال طريقة تعاملهم مع ابنهم «المدلل» سعد الحريري.

سادساً، تريد السعودية أن تثبت للغرب، وللإدارة الأميركية الحالية خصوصاً، أنها لم تعد البلد الذي لا يحرك ساكناً من دون موافقة أميركية، وأنها تجيد قراءة المتغيرات العالمية، وتريد انتزاع هامش حقيقي في السياسة والأمن والاقتصاد، من خلال طريقة تعامل مختلفة مع الأطراف الدولية المؤثرة، وفي مقدمتها الصين.

على هامش هذه المطالب الجوهرية، يمكن إيراد كثير من المطالب الاخرى التي يجري تقديمها كمواد سجالية يومية، من نوع أن تكبح إيران جماح حكومات وقوى محور المقاومة، وأن تضغط لإسكات قوى بارزة من أنصار الله في اليمن إلى حزب الله في لبنان إلى قوى المقاومة في فلسطين. كما يمكن، أيضاً، طرح الكثير من العناوين التفصيلية، من بينها مثلاً ملف الانتخابات الرئاسية في لبنان.

أما من جهة طهران، وفي معرض تقييم الاتفاق، رأى بعض الأوساط الإعلامية الايرانية أنه تأسّس على عاملَين رئيسَين: أوّلهما، الإخفاقات التي مُنيت بها سياسات الرياض في الضغط على طهران؛ وثانيهما، السياسة الخارجية الذكية لإدارة إبراهيم رئيسي، في تطوير العلاقات مع دول الجوار. وفي هذا المجال، رأت صحيفة «إيران» الحكومية، أن «فشل السياسة السعودية في توحيد الدول العربية والإسلامية ضدّ إيران، إلى جانب مراوحة الرياض في صراعها الذي أحدثته بيدها في اليمن، أوصل حكّام السعودية إلى نتيجة مؤدّاها أن هذه النزاعات الاستنزافية لا يمكن أن تكون مثمرة بالنسبة إليها (المملكة)، وخاصّة مع الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة من المنطقة، وتقويض دورها في المعادلات الإقليمية، ما يعني أن إمكانية أن تصل توجّهات الرياض إلى النتيجة المرجوّة، بلغت أضعف مستوياتها الممكنة». بالتالي ، وعلى ضوء ما تقدم، تكون جدوى الاتفاق بالنسبة لطهران تتضمن الفوائد والمكاسب التالية :

أولاً، كسر العزلة المفروضة على إيران بسبب السياسات الأميركية التي تنصاع لها دول كثيرة في المنطقة من بينها السعودية، وألا يكون هذا الكسر سياسياً فقط، بل اقتصادياً أيضاً. وهي ترى في السعودية دولة كبيرة في الإقليم، لها قدراتها الكبيرة، بما يساعد طهران في تحقيق هذا الهدف.

ثانياً، احتواء الحملة التي تصوّر الجمهورية الإسلامية رأس حربة في معركة شيعية ضد السنة في العالم الإسلامي. وهي تدرك أن للسعودية دورها الكبير في هذا السياق، خصوصاً بعد الوهن الذي أصاب مصر من جهة، وتراجع قوة الإخوان المسلمين في المنطقة، وبعد تطبيع العلاقات بين دول وقوى عربية وإسلامية مع إسرائيل.

ثالثاً، تسعى إيران إلى عزل برنامجها النووي عن أي ملفات أخرى تتعلق بعلاقاتها مع دول الجوار. وهي أكّدت دائماً للسعودية وغيرها، واستعانت بأطراف عدة من بينها الصين، لتوضيح أن برنامجها النووي وبرامجها للصواريخ الباليستية لا تستهدف دول الجوار وفق الدعاية التي يروّجها الغرب.

رابعاً، تريد إيران تحقيق استقرار مستدام في منطقة الخليج، وهو أمر يحتاج إلى تسوية واقعية مع السعودية، تمكّنها من إشهار وتطوير علاقاتها الجدية مع بقية دول الخليج. كما تدرك طهران أن الرياض قادرة، بقوة، على المساعدة في تحقيق استقرار جدي في العراق وسوريا، وحتى في ساحات حليفة لها، كلبنان وفلسطين.

خامساً، تهتم إيران ايضا، بتطويق التدخل السعودي في شؤونها الداخلية. فخلال جلسات التفاوض، عرض الإيرانيون على نظرائهم السعوديين الأدلة التي تثبت تورط السعودية استخباراتياً وتمويلياً وإعلامياً في الأحداث التي تشهدها إيران بين فترة وأخرى. علماً أن طهران تتفادى حمل هذا القميص علناً، كما تفعل الرياض بالحديث عن تدخل إيران في شؤون دول المنطقة، وهي لا تريد مساعدة السعودية أو غيرها في معالجة مشاكلها الداخلية الخاصة، بقدر ما تريد من هذه الأطراف عدم التورط في مثل هذه الأحداث، لأنه سيكون لهذا التدخل ثمنه الكبير مع الوقت.

سادساً، تعتقد إيران أن لتطوير العلاقات مع السعودية تأثيراً كبيراً على النفوذ الأميركي في المنطقة، ويمكن أن يؤخر – أو ربما يعطل – المساعي لضم السعودية إلى برنامج التطبيع مع العدو، وهي تراهن على أن ابتعاد الرياض عن مشاريع التطبيع سيكون له أثره على الدول التي انخرطت في هذه المشاريع، وتشعر اليوم بأنها لم تجنِ أية مكاسب منها.

إضافة الى كل ما تقدم، بدا واضحاً للسعوديين، من معطيات كثيرة توفرت لهم، بأن ايران لم تدر ظهرها لمطلب المساعدة في معالجة ملف اليمن. لكن ما لا يعرفه كثيرون، هو انه خلال جولات التفاوض المباشر بين السعوديين وأنصار الله، سواء في صنعاء والرياض او تلك التي حصلت برعاية مسقط، باتت السعودية

تدرك الهامش الضيق الذي يمكن لايران ان تتحرك فيه في اليمن، وأنه لا يمكنها ان تفرض على انصار الله خيارات تتناقض مع رؤيتهم. ولذلك سارعت الى عرض مشروع اتفاق يسمح لصنعاء السير قدما في مشروع حل. وفي هذا السياق، فقط، يصبح لايران دور جدي في تعجيل الامر.

أما في سوريا، فلم تبادر ايران أساساً الى حض دمشق أو منعها من اعادة التواصل مع أحد. لكن الرئيس بشار الاسد نفسه، وهو من له مصلحة باعادة الحرارة الى علاقات بلاده مع كل العالم، وضع استراتيجية تهدف، أولاً، إلى تعطيل اي محاولة لابتزازه. ولذلك، لا يبدي حماسة كبيرة للعودة الى جامعة الدول العربية، ولا يطرح الامر كحاجة ملحة. لا بل ان الاسد الذي يعرف تماماً محدودية تأثير الجامعة، يفضل السعي الى علاقات ثنائية ذات فعالية مع الدول العربية البارزة. وهو قادر على صياغة علاقات قوية مع السعودية ومصر والاردن والامارات، من دون ان يضطر الى علاقات مع قطر ودول اخرى تورطت بقوة في الحرب ضده. أضف إلى ذلك أنه يرغب في اعادة تنظيم العلاقات الثنائية، من دون رهن ذلك بطلبات منه في ملفات اخرى. فهو لا يجد نفسه معنياً بموقف يناسب السعودية في اليمن، ولن يقبل نقاشا حول حزب الله في لبنان. وحتى في ملف الاخوان المسلمين الذين خاض معهم حرباً شرسة، فإنه يميز أولوية الملف الفلسطيني. فهو لم يقبل مصالحة حماس ليحوّلها ورقة مساومة مع الاخرين. أما في العراق، فيرى الاسد نفسه طرفاً معنياً لا طرفا ثانوياً، وكذلك الأمر في لبنان، لكنه لا يجد نفسه مضطراً الآن لتحمل هذا العبء فيما اولويته اعادة اعمار سوريا وتنظيم موقعها في المنطقة. وعليه، فان من ينتظر من اتفاق بكين نتيجة مباشرة على صعيد المعركة الرئاسية في لبنان، يكون قد قرأ الاتفاق بصورة خاطئة. فلا السعودية ستغيّر موقفها الآن، ولا ايران تعتقد ان عليها الضغط على حلفائها في لبنان. وبالتالي، فإن الخطوة المنتظرة تتعلق بمراجعة مرتقبة من الرياض لكل ما قامت به في لبنان طوال عقود عدة، وخصوصا في العقد الاخير.

5 – التداعيات اسرائيلياً:

تباينت المواقف الإسرائيلية حول استعادة العلاقات الثنائية بين إيران والسعودية، وحملت الأطراف الاسرائيلية بعضها البعض المسؤولية عن هذا الاتفاق الناجم عن ضعف في سياسة التعامل مع إيران. واستقبلت "إسرائيل" أنباء إعادة التقارب الايراني السعودي يوم الجمعة 10 مارس/آذار 2023، بمشاعر من "المفاجأة، والقلق

والتأمل" كما يقول تقرير لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية. كما ضاعفت الأنباء من مشاعر "الخطر القومي" التي أثارتها الانقسامات الإسرائيلية العميقة، وذلك نتيجة سياسات حكومة رئيس الوزراء المتطرف بنيامين نتنياهو، الذي يبدو أن أنباء الاتفاق السعودي الإيراني قد فاجأته "على حين غرة أيضاً"، كما تقول الصحيفة. ولا شك بأن الإعلان من العاصمة الصينية بكين عن عقد الاتفاق الكبير بين الرياض وطهران يعيد العلاقات لسابق عهدها، ويقوض آمال "إسرائيل" في تكوين تحالف أمني إقليمي ضد إيران، بحسب الصحيفة الأمريكية، مما يُشير إلى أن بقية دول الشرق الأوسط تنظر إلى إيران كتهديد، لكنها لا ترى أي جدوى من عزل ومعارضة طهران بالدرجة التي تفعلها إسرائيل . وربما تنظر إسرائيل إلى إيران وبرنامجها النووي باعتبارهما خطراً على وجودها. لكن القرار السعودي يمثل تذكرةً بأن جيران إيران في الخليج يرون فيها الجارة المزعجة، لكنهم يؤمنون بضرورة التعامل معها برغم ذلك.

في السياق، ذكرت قناة التلفزة الرسمية الاسرائيلية " كان" أن السعودية وجّهت رسالة من خلال هذا الاتفاق إلى الإدارة الأميركية بأن لديها خيارات أخرى في حال واصلت نمط علاقتها الحالية معها. وبحسب القناة، فإن "التوجه الجديد للسعودية يدل بشكل لا يقبل التأويل أن المملكة لم تعد تؤمن بخيار العمل العسكري ضد البرنامج النووي الايراني." وقالت القناة إن الاتفاق السعودي الإيراني يدل على تعاظم دور ومكانة الصين في المنطقة وعلى ان الاتفاق يشكل تحولاً بارزاً على هذا الصعيد. وقال المحلل السعودي عزيز الغشيان إن فكرة أن السعودية مهتمة حصريًا بإسرائيل كجزء من جبهة محتملة ضد إيران كانت دائمًا "سطحية"، موضحاً أن السعودية نادراً ما طبقت "فكرة عدو عدوي صديقي." وبيّن أن التقارب السعودي الإيراني يشير إلى أن المملكة أعطت الأولوية للتقارب مع إيران على حساب التقارب العلني مع إسرائيل، مضيفاً "لكن هذا لا يعني أن العلاقات الهادئة للغاية مع إسرائيل ستتوقف." وقال الخبير في السياسة السعودية بجامعة برمنغهام، عمر كريم، "ليس لدى السعوديين حافز الآن للتطبيع السريع مع إسرائيل"، لافتاً إلى أن تصاعد العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين هذا العام لا يشير إلى إمكانية إحراز تقدم على المدى القصير. وقال بريان كاتوليس، من معهد الشرق الأوسط في واشنطن، إن الصفقة السعودية الإيرانية الجديدة "يمكن أن تؤدي إلى فجوة أوسع بين إسرائيل والسعودية إذا أسفر ذلك عن انفتاح دبلوماسي أوسع بين المملكة وإيران". وقال إيتمار آيخنر، المراسل الدبلوماسي لصحيفة "يديعوت أحرونوت" في تحليل له: " ان الاتفاق الذي وقعته السعودية وإيران بوساطة

الصين، والذي يستأنف في الواقع العلاقات التي قطعت بين البلدين في يناير/كانون الثاني 2016، هو خطوة دراماتيكية تعتبر تعبيرا عن عدم الثقة في القيادة الأمريكية أولا وقبل كل شيء، وكذلك تعبير سعودي عن عدم الثقة في رؤية رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، لعزل إيران". ومضى آيخنر يقول: "نتنياهو، على ما يبدو، تلقى ضربة لجهوده، لأن نظرته للعالم سوداء أو بيضاء: إما أن تكون في الجانب الإيراني، أو تكون ضده.. لقد نظرت إسرائيل إلى السعودية كدولة في معسكر المعارضة لإيران، وكان هذا أيضا السر السحري للعلاقة السرية التي حافظت عليها إسرائيل والسعودية. وفي المملكة، رأوا بإسرائيل كحليف يمكنه معارضة إيران كنوع من بوليصة التأمين لهم" . وتابع انه: "من الناحية العملية، يمكن النظر إلى القرار السعودي على أنه "بصقة" في وجه إسرائيل، ويجب أن تشعر إسرائيل بالقلق من احتمال أن السعوديين قد توصلوا إلى استنتاج مفاده أن إسرائيل ليس لديها خيار عسكري موثوق به، وبالتالي هم يفضلون محاولة استرضاء الوحش الإيراني والتوصل إلى تفاهم معه" على حد تعبيره. وأضاف: "قال نتنياهو: هدفي هو تحقيق التطبيع والسلام مع السعودية، والإمكانيات الاقتصادية واضحة.. وربط سكك حديد المملكة العربية السعودية وشبه الجزيرة العربية عبر الأردن، بميناء حيفا.. والأمر يتطلب فقط إضافة 200 كيلومتر من السكك الحديدية لربط خط أنابيب نفط مباشر من شبه الجزيرة العربية إلى البحر الأبيض المتوسط عبر إسرائيل.. وهذا يعني أنه يمكننا تقصير طريق إمدادات الطاقة التي تحتاجها أوروبا بشكل كبير وتجاوز قناة السويس.. أعتقد أن هذه احتمالات حقيقية." واعتبر المحلل الإسرائيلي أنه "إذا تم تنفيذ الاتفاق بين السعودية وإيران بالفعل، فهو سيشكل أيضا ضربة خطيرة لجهود نتنياهو لتوسيع اتفاق إبراهيم.. فقد قدم نتنياهو اتفاق سلام مع السعودية على أنه هدفه الرئيس.. وانه الجائزة الكبرى.. وكان يشدد على أنه إذا كان هناك اتفاق مع السعودية، فسيتم حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني".

ثمة من اعتبر أن اتفاق بكين جاء نتيجة شعور سعودي بأن الولايات المتحدة والحكومة السابقة في إسرائيل أظهرتا ضعفًا تجاه إيران، وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق نفتالي بينيت، إن تجديد العلاقات بين السعودية وإيران، هو تطور خطير بالنسبة لإسرائيل وانتصار سياسي لصالح إيران. واعتبر أن استئناف العلاقات الإيرانية السعودية يشكل ضربة قاضية لجهود بناء تحالف إقليمي ضد إيران، وشدد على أن ذلك يشكل فشلاً ذريعاً لحكومة نتنياهو، ونجم عن مزيج من الإهمال السياسي والضعف العام والصراع الداخلي في

البلاد. وذكر بينت في تغريدة عبر حسابه في تويتر، أنّ الاتفاق هو بمثابة "فشل ذريع لحكومة نتنياهو ناجم عن مزيج من الإهمال السياسي والضعف العام والصراع الداخلي"، فيما عقّبت زعيمة حزب العمل الاسرائيلي ، ميراف ميخائيلي، بالتشديد على أنّ "حكومة نتنياهو الخطيرة لن تدوم طويلا بعد هذا الاتفاق". وقالت: إنّ "تجدد العلاقات بين السعودية وإيران، العدو الأكبر لإسرائيل، هو فشل كبير من قبل نتنياهو وحكومته، التي بات زوالها أمراً مفروغاً منه، لكن الضرر الهائل الذي سببته لأمننا، سنستغرق سنوات لإصلاحه".

الأمر ذاته ذكره وزير حرب الاحتلال السابق "بيني غانتس"، حين قال إن "استئناف العلاقات بين إيران والسعودية تطور مقلق". ورأى الخبراء أنّ أكثر ما يقلق إسرائيل حاليًا هو الاعتقاد بأن السبب الرئيس الذي دفع السعودية لتجديد علاقاتها مع إيران هو الشعور بأن تهديداتها وادعاءاتها بامتلاك القدرة على توجيه ضربة لإيران ما هي إلا شعارات ليس لها رصيد عملي، لاسيما أننا سمعنا عن التهديدات والتدريبات وتخصيص الميزانيات لضرب إيران منذ سنوات طويلة. و ما يزيد الطين بلة هو فشل "إسرائيل" في إقناع الولايات المتحدة والدول الأوربية بالتلويح فقط بالخيار العسكري أمام إيران. بحيث بات كيان الاحتلال الآن أمام اختبار صعب، فإما أن يثبت مصداقية تهديداته رغم ما يترتب عليه من أثمان وتبعات يصعب عليه تحملها في ظل حالة التفكك والانقسام الداخلي، وإما أن يغض الطرف ويقبل بالهزيمة ويعترف ضمنيا بتراجع قوة ردعه وعجزه عن توجيه ضربة عسكرية لإيران خاصة أن الاحتمال الثاني يعني أن "إسرائيل" باتت مدركة أن إيران قادرة على توجيه ضربة انتقامية ثانية بعدة وسائل ومن عدة أماكن.

هذه المدركات جميعاً أثارت حالة محاسبةٍ للنفس في ما يتعلق بأزمة إسرائيل الداخلية. حيث أبرزت الأنباء كيف أن الاضطرابات الداخلية تخاطر بتشتيت انتباه البلاد عن المخاوف الأكثر إلحاحاً، مثل التهديد الإيراني، وذلك بالنسبة لساسة الحكومة والمعارضة معاً. وبالنسبة لنتنياهو تحديداً، فقد كانت هذه الأنباء ضارةً على نحوٍ خاص. إذ اعتمدت سياسته الخارجية على هدفين رئيسين طيلة سنوات، وهما عزل إيران وتطبيع العلاقات مع السعودية –التي لم تعترف بإسرائيل لغاية الان. ويتفق المحللون الاسرائيليون على أن توقيت القرار السعودي لا علاقة له بنتنياهو، الذي عاد إلى السلطة في ديسمبر/كانون الأول الماضي، لكنه منح الفرصة لخصومه حتى يُبرزوه كشخصيةٍ ضعيفة على صعيد السياسة الخارجية. حيث كتب يائير لبيد، زعيم المعارضة، على الشبكات الاجتماعية يقول: "يمثل الاتفاق بين السعودية وإيران إخفاقاً كاملاً وخطيراً للسياسة

الخارجية للحكومة الإسرائيلية. وهذا ما سيحدث عندما تتعامل مع الجنون القضائي طوال الوقت بدلاً من تأدية وظيفتك." لكن بعيداً عن الخطاب السياسي، قال بعض الخبراء الإسرائيليين في الشأن الإيراني والخليجي إن الأنباء ليست كارثيةً تماماً بالنسبة للمصالح الإسرائيلية، وليست غير متوقعةٍ تماماً أيضاً. إذ إنه من المعروف أن الرياض تتفاوض مع طهران منذ وقتٍ طويل. وقد طبّعت إسرائيل علاقاتها مع ثلاث دول عربية في عام 2020، وهي البحرين والمغرب والإمارات. ويُشير إعلان يوم الجمعة إلى أن السعودية لن تسارع لتحذو حذو تلك الدول. لكن المسؤولين السعوديين ما يزالون يتفاوضون مع نظرائهم الأمريكيين سراً منذ فترة، بهدف مناقشة شروطهم لتطبيع العلاقات مع إسرائيل مستقبلاً. بحسب الصحيفة، التي تضيف ان ايران ستظل تمثل تهديداً بالنسبة للسعودية، رغم استئناف العلاقات الثنائية. ولهذا فقد تظل الرياض راغبةً في شراكةٍ أوثق مع إسرائيل، وخاصةً في الجوانب العسكرية والأمن السيبراني، كوسيلةٍ لمواجهة ذلك التهديد، بحسب صحيفة نيويورك تايمز.

في المقابل قالت سيما شاين، خبيرة الشأن الإيراني والمسؤولة البارزة السابقة في الموساد للصحيفة: "لا أظن أن الأمر سيء لهذه الدرجة بالنسبة لإسرائيل. بل يُحسّن فرص إقامة نوعٍ من التطبيع بين إسرائيل والسعودية، بطريقةٍ ما"، بحسب تعبيرها. الا ان محللين إسرائيليين آخرين يرون أن استئناف العلاقات مع طهران قد يمنع ظهور علاقة أكثر رسمية بين البلدين، حتى في حال تسارع وتيرة تلك العلاقات سراً. وقال يوئيل غوزانسكي، خبير الشأن الخليجي في معهد دراسات الامن القومي: "سيستمر التنافس بين إيران والسعودية، وستواصل السعودية وإسرائيل التعاون بشكلٍ نشط ضد إيران. لكن القرار قد يؤثر على الجوانب الأكثر علنية من التطبيع." وأردف غوزانسكي أن القرار السعودي يُمثل ضربةً لإسرائيل من الناحية الرمزية، دون أدنى شك: إذ "يبعث القرار برسالة مفادها أن إسرائيل ستكون بمفردها في المعركة ضد إيران بالمنطقة." فيما اغتنم خصوم نتنياهو هذه الفرصة النادرة لتفنيد أوراق اعتماده في مجال السياسة الخارجية. حيث كتب غدعون ساعر، عضو الكنيست المعارض، على تويتر: "وعد نتنياهو بسلام مع السعودية. وقد وصل السعوديون إلى السلام في النهاية... لكن مع إيران. إنه من عالمٍ آخر". وقال مسؤول إسرائيلي كبير في إيجاز للصحافيين المرافقين لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في زيارته لروما،إن الاتفاق بين السعودية وإيران جاء نتيجة شعور سعودي أظهرته الولايات المتحدة برئاسة بايدن والحكومة الإسرائيلية السابقة بقيادة لبيد وبينت، بضعفهما أمام إيران.

وانتقد رئيس المعارضة يائير لابيد رئيس الوزراء نتنياهو عقب تجديد العلاقات بين السعودية وإيران قائلا: "الاتفاق بين السعودية وإيران فشل كامل وخطير للسياسة الخارجية للحكومة الإسرائيلية." وأضاف أن الاتفاق انهيار لجدار الدفاع الإقليمي الذي بدأت إسرائيل ببنائه في وجه إيران. وهاجم رئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت رئيس الوزراء الحالي نتنياهو بعد تجديد العلاقات بين السعودية وإيران، واعتبر أن حكومة نتنياهو هي فشل اقتصادي وسياسي وأمني مدو، وهي كل يوم تعرّض إسرائيل للخطر. وقال: "نحن بحاجة إلى حكومة طوارئ وطنية واسعة، تعمل على إصلاح الأضرار العديدة التي حدثت." كما عد وزير الامن السابق بني غانتس تجديد العلاقات بين إيران والسعودية تطوراً مقلقاً قائلا: "تتزايد التحديات الأمنية الهائلة التي تواجه إسرائيل، ورئيس الوزراء وحكومته مشغولون بالانقلاب على الشعب".

بالرغم من أي شيء يقول محللون معنيون إن استئناف الرياض لعلاقاتها مع طهران لا يمكن أن يؤثر على أي صفقة تطبيع محتملة بين السعودية وإسرائيل. وفي هذا الإطار، رأى أستاذ الإعلام السياسي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، عبدالله العساف، أن علاقات المملكة مع إيران لن تؤثر سلبا أو إيجابا على أي صفقة تطبيع محتملة مع إسرائيل. وقال العساف إن القرار السعودي بشأن إقامة علاقات مع إسرائيل معروف مسبقا وهو مرتبط بالمبادرة العربية في بيروت العام 2002. ففي ذلك العام وعلى هامش القمة العربية، أعلنت السعودية أنها ستطبع علاقاتها مع إسرائيل شريطة أن تعترف الأخيرة بدولة فلسطينية كاملة الحقوق على حدود العام 1967. وأضاف: "السعودية صريحة. إذا تم الالتزام بمخرجات المبادرة العربية لعام 2002 فستتجه (المملكة) للتطبيع ... والعلاقات السعودية الإيرانية لن تحرك ساكنا تجاه العلاقات مع إسرائيل سلبا أو إيجابيا." وأكد العساف أن المملكة "قادرة على أن تقيم علاقات متوازنة مع كافة الأطراف"، مستشهداً بعلاقاتها "الجيدة" مع الصين وروسيا من جانب والدول الغربية من جانب آخر. وقال إنه بصرف النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع طهران، فإن إسرائيل ، من جهتها، ترغب بأن تحافظ على التفوق العسكري الاحادي الجانب في المنطقة و"لا تريد أي قوة صاعدة معها. وفي السياق كانت صحيفة "وول ستريت جورنال"، كشفت عن أن السعودية تسعى للحصول على تعهدات أمنية ومساعدة نووية من الولايات المتحدة مقابل التطبيع مع إسرائيل . وأفادت صحيفة "نيويورك تايمز" بأن ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، أدى دورا مباشرا في المفاوضات التي قادتها الولايات المتحدة لإبرام اتفاق سلام بين السعودية

وإسرائيل. وذكرت الصحيفة الأميركية إن الرياض طلبت من واشنطن تقديم ضمانات أمنية والمساعدة في تطوير برنامجها النووي المدني، بالتزامن مع سعي الولايات المتحدة للتوسط من اجل إقامة علاقات دبلوماسية بين المملكة وإسرائيل، وما سيحصل في الفترة المقبلة هو أن الاتّفاق نفسه سيتعرّض للاختبار بأوجه مختلفة، منها ما يتعلّق بقدرته على الصمود أمام محاولات تخريب محتمَلة من قِبَل أميركا و/أو إسرائيل، على الرغم من أن ردة فعل الأولى جاءت مرحِّباً بها في حال كانت ستسهم في الاستقرار في الشرق الأوسط، ومنها ما يتّصل بتمكّن أطرافه نفسها، نتيجة عوامل داخلية أو مرتبطة بالملفّات الإقليمية العالقة، من الاستجابة لِمَا هو مطلوب منها بموجبه.

لقد تحولت العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل من أمر محرَّم إلى واقع هادئ في غضون أقل من نصف قرن. وقد حققت الروابط السعودية الإسرائيلية قفزات نوعية وكمية كبيرة إلى الأمام خلال السنوات القليلة الماضية، بخاصة خلال إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب. إذ نظرت الرياض وتل أبيب كلتيهما بتوجّس إلى تراجع الرغبة السياسية الأمريكية في صون الوضع الراهن الإقليمي وإلى التهديدات المتزايدة من إيران. ويتوافق هذا التنافر مع التقارب المتزايد بين مصالح هذين الطرفين اللذين يعتبران طهران قوة خطيرة مخلة بالاستقرار في المنطقة. وفي ما يتعدى إطار التهديد المشترك من جانب إيران، أدى أيضًا تغير الأجيال في قيادة البلاد دورًا حاسمًا في إعادة ضبط البوصلة الأمنية للمملكة مع تولّي أشخاص من جيل الشباب العديد من المناصب العليا في المؤسسات. ومع تزايد التركيز على تطوير فرص جديدة للنمو الاقتصادي واقتصاد ما بعد النفط، ترى القيادة السعودية في إسرائيل شريكًا تجاريًا واعدًا في القطاعات الاستراتيجية مثل القطاعين الرقمي والتكنولوجي. وتمتد هذه الفرص المحتملة إلى مجموعة واسعة من المجالات، بما فيها الطاقة المتجددة وإدارة المياه والزراعة في البيئات ذات الطقس المتطرف. وفي حين لم تتحقَّق إنجازات هامة حتى الآن، إلا أن رحلة الرئيس بايدن الأخيرة إلى الشرق الأوسط ألقت الضوء على بعض التطورات الجديدة. فقد فتحت السعودية مجالها الجوي أمام جميع شركات النقل الجوي، بما فيها شركات الطيران الإسرائيلية، فيما أعطت إسرائيل موافقتها على تبادل محتمل بين مصر والسعودية لجزيرتَي تيران وصنافير الاستراتيجيتين. وخلال الاجتماعات الثنائية مع بايدن، أعرب كلٌّ من الإسرائيليين والسعوديين عن التزام قوي بمنع طهران من امتلاك أسلحة نووية. ومع ذلك، بقي التطبيع الدبلوماسي الكامل بين المملكة

العربية السعودية وإسرائيل يواجه عقبات كبيرة. فمع أن الملف الفلسطيني والنقاش حول وضع القدس فقدا جزءًا من صداهما العابر للحدود، إلا أنهما لا يزالان يشكلان نقطتين مهمتين في أي اتفاق سلام محتمل بين السعودية وإسرائيل. فالرأي العام السعودي لا يزال يولي أهمية لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، حيث إن استطلاعًا للرأي أجراه معهد واشنطن في شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس 2022 أفاد أن 76 في المائة من المستطلَعين السعوديين ينظرون بشكل سلبي إلى "اتفاقيات أبراهام." وبما أن الرياض هي المصممة الرئيسية لمبادرة السلام العربية لعام 2002، فقد يكون من الصعب عليها تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إذا لم يحقق اتفاق السلام تغيرات ملموسة لصالح الفلسطينيين.

وسائل الاعلام الإسرائيلية، رأت أنّ "الاتفاق بين إيران والسعودية يرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط، وما وراءه. وقال محلل الشؤون العربية في صحيفة هآرتس، تسفي برئيل، إنّ "الاتفاق يبدّد الحلم الإسرائيلي بإقامة حلفٍ عربي – دولي ضدّ إيران، وقد يبعث الحياة في الاتصالات من أجل اتفاقٍ نووي جديد"، مضيفاً أنّ "التوقيع عليه يدل على صعود قوة الصين في المنطقة على حساب الولايات المتحدة ." وأشار برئيل إلى أنّ هذا الاتفاق يمنح "حيوية لإيران وسط الدول العربية في المنطقة، ويمكن أن تُثمر لاحقاً علاقاتٍ دبلوماسية أيضاً بدولٍ إضافية، مثل مصر." كما أنّ الاتفاق سيمهّد الأرضية لإنهاء الحرب الفاشلة في اليمن، والوصول إلى حل قابل للحياة للأزمة في لبنان، والدفع إلى استئناف المفاوضات بشأن الاتفاق النووي"، بحسب برئيل، الذي شدد أيضاً على أنّ الاتفاق هو "تطور سيفرض على الولايات المتحدة إعادة دراسة موقفها." وتطرّق برئيل إلى دور الصين في توقيع الاتفاق الإيراني السعودي، قائلاً إنّ "الصين أدّت دور الوسيط بين السعودية وإيران، من أجل بناء منظومة علاقات تخدم جيداً مصالح الدول الثلاث، من دون الحاجة إلى خدمات من الولايات المتحدة، أو موافقتها." أضاف أنّ "بكّين ماضية في أخذ مكان واشنطن، ليس فقط في المجال الاقتصادي. بل إنّها ستصبح قوة استراتيجية في الشرق الأوسط، بينما قدرة إسرائيل على التأثير فيها محدودة جداً ." وذكر موقع "والاه" الإسرائيلي أنّ "الخاسرين من الاتفاق الإيراني السعودي هم الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل"، مشيراً إلى أنّ "خط القطار بين حيفا والسعودية، والذي تحدّث عنه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قبل ساعات من الإعلان الإيراني، لن يتم تدشينه قريباً، كما يبدو ." ورأى تقرير في صحيفة نيويورك تايمز أنّ هذا التقارب "يمثّل تحدياً جيوسياسياً للولايات المتحدة وانتصاراً للصين، التي توسطت في المحادثات بين الخصمين

التاريخيين." وعلّق رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، أفيغدور ليبرمان، على اتفاق استئناف العلاقات بين ايران والسعودية، قائلاً إنّ ذلك يمثّل "فشلاً مدوّياً مسجَّلاً باسم نتنياهو فقط ." وأضاف أنّ "لا أحد يعتمد على نتنياهو، وهذا أيضاً سبب توجه السعوديين نحو طهران"، قائلاً إنّ "تجديد العلاقات سيكون له عواقب وخيمة على أمن إسرائيل. نحن في منحدر زلق، ويتعين على نتنياهو تحمل المسؤولية والاستقالة." ونقلت قناة "كان" الإسرائيلية، عن مصدر سياسي إسرائيلي كبير، قوله إنّ "يائير لابيد، زعيم المعارضة، مسؤول عن التقارب بين السعودية وايران"، مشيراً إلى أنّ "السعودية تشعر بوجود ضعف أميركي وضعف إسرائيلي. لذلك، توجهت الى آفاق أخرى. وقال يائير لابيد، شريك بينيت في رئاسة الحكومة السابقة، إنّ "الاتفاق هو فشل كامل وخطير بالنسبة إلى السياسة الخارجية للحكومة الإسرائيلية، وهذا انهيار لجدار الدفاع الإقليمي الذي بدأنا بناءه ضد إيران".

تحت عنوان "الاتفاق الإيراني السعودي يكشف أنه لا توجد سياسة خارجية لإسرائيل"، كتب الدكتور ميخال ميلشتاين رئيس منتدى الدراسات الفلسطينية في مركز موشيه دايان في جامعة تل أبيب والدكتور راز زيميت الخبير في شؤون إيران في معهد دراسات الأمن القومي(INSS) ، مقالا مشتركا في صحيفة "يديعوت أحرونوت" تطرقا فيه للأزمة السياسية التي تعيشها إسرائيل منذ سنوات في ظل عدم وجود حكومة مستقرة وتسببها في تدهور السياسة الخارجية الإسرائيلية. وبحسب المقال فإن "من الأضرار الجسيمة لأربع سنوات من الفوضى التي عصفت بإسرائيل، فقدان القدرة على إجراء تشخيص دقيق للواقع." وأضاف المقال: "لا يتم تحليل كل تحد استراتيجي ينشأ من الداخل أو الخارج بشكل موضوعي، ولكن يتم وصفه على الفور بأنه إنجاز مثير للإعجاب لحزب سياسي واحد أو كدليل على فشل هائل للطرف الآخر. وبدلا من صياغة رد مناسب، يتم تخصيص الأحداث كـ "أسلحة" ضمن تبادل الضربات بين المعسكرين المتنافسين." واعتبر الخبيران أن الاتفاق بين الرياض وطهران دليل آخر على هذه المشكلة، حيث "سارع السياسيون الإسرائيليون إلى استغلال الاتفاق لمهاجمة بعضهم البعض وإلقاء اللوم على بعضهم البعض: فقد وصف (رئيس المعارضة يائير) لابيد الاتفاق بأنه "فشل كامل وخطير للسياسة الخارجية للحكومة الإسرائيلية" نتيجة الانشغال بـ "الجنون القضائي"(إشارة إلى خطة حكومية لإصلاح القضاء)؛ وردا على ذلك ألقى نتنياهو المسؤولية على حكومة بينيت– لابيد واتهمها بعدم اتخاذ موقف حازم بما فيه الكفاية عندما بدأت المحادثات بين الطرفين (إيران والسعودية) قبل

حوالي عام." الى جانب ذلك يخلص ميلشتاين و زيميت إلى أنه "من الناحية العملية، لا ينبع الاتفاق من سلوك إسرائيل بل من تطورات إقليمية ودولية واسعة. حيث تسعى السعودية إلى تخليص نفسها من المستنقع الذي وجدت نفسها داخله في اليمن وتخفيف التوترات مع إيران، التي هاجمت منشآت الوقود في المملكة عام 2019." وتابعا: "يسعى النظام الإسلامي إلى تخفيف الضغط الدولي عليه وإنهاء الدعم السعودي لقناة "إيران إنترناشيونال" التلفزيونية المعارضة، التي كانت بمثابة أداة رئيسة ضده في موجة الاحتجاجات في الأشهر الأخيرة. وبالتالي فمن المرجح أنه بغض النظر عن هوية رئيس الوزراء الإسرائيلي، فإن الخطوة السعودية الإيرانية كانت ستتبلور في نهاية المطاف في اتفاق." وختما بالقول إن الاتفاق "يعكس فشل إدارة بايدن تجاه السعودية بشكل خاص، وصورة واشنطن الضعيفة في الشرق الأوسط بشكل عام، ويوضح التأثير الإقليمي المتزايد للصين، التي لعبت دورا رئيسيا في الوساطة بين البلدين". وذهبت القناة "13" الإسرائيلية الى إن الاتفاق يمكن أن يبلور ما يمكن تسميته "شرق أوسط جديد"، إذ أن استئناف العلاقات بين السعودية وإيران "له تداعيات بعيدة المدى على منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما على صراع إسرائيل مع إيران، وعلى علاقات إسرائيل مع السعودية، وعلى الصراع من أجل الهيمنة بين الولايات المتحدة والصين في المنطقة. وبقدر ما يتعلق الأمر بالسعودية، فإن السياسة المتشددة تجاه إيران لم تعد ذات صلة، بل إن الحوار المباشر بين الدولتين فقط هو الذي سيفي بالمصالح السعودية في اليمن ويضمن للمملكة الهدوء الأمني". وأضافت القناة: "هناك انطباع بأن إسرائيل هي لاعب ثانوي في هذه القصة. هذا حدث إقليمي دولي أكبر وأهم بكثير من إسرائيل، رغم أنه ضربة قاسية للحلم الإسرائيلي بالتطبيع العام مع المملكة والتطلع إلى إقامة تحالف إقليمي ضد إيران. ومع ذلك، فمن المحتمل أن تحافظ إسرائيل والسعودية على تعاونهما، بما في ذلك التعاون ضد إيران، فالعلنية فقط هي التي قد تتضرر". ورأت القناة "13" أن "انتصار الصين بنقطة واحدة على الولايات المتحدة في الصراع من أجل الهيمنة في المنطقة هو العنوان الرئيس لهذه القصة، وقد تم تسجيل النجاح الصيني بالتزامن مع المحاولات الأمريكية للوساطة بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، والتي حتى الآن، لم تؤد إلى اختراقة في العلاقات." وتابعت: "في الشرق الأوسط حيث تكون الصين هي القوة المهيمنة– لن تكون إسرائيل بالضرورة مهيمنة كما هي اليوم في الشرق الأوسط الذي تنسحب منه الولايات المتحدة، وهذا هو السبب الحقيقي للقلق، أكثر من الاتفاقية السعودية الإيرانية نفسها".

6 – خاتمة:

لقد تبين مما سبق أن التقارب الايراني السعودي سيضرب المشروع الاميركي الاسرائيلي، الهادف للحيلولة دون بناء علاقات بناءة بين قوتين اقليميتين كبريين سياسيا واقتصاديا وعسكريا، لأن في هذه العلاقة خطراً على هيمنة الكيان الاسرائيلي، وهذا الكيان الغاصب هو جزء لا يتجزأ من الامن القومي الأميركي. وسياسة أميركا و"اسرائيل" عموماً، وفي المنطقة خصوصاً، قائمة، على مبدأ " فرق تسد"، وقائمة ايضا على مبدأ "التوريط " او "التشبيك"، فظنت "تل ابيب" أن التطبيع مع دول مجلس التعاون سيخلق جفاء و عداء بين الدول المطبعة وايران، وسيساهم في عزل ايران عن بيئتها وعن محيطها، وكان هذا احد أهداف التطبيع، لكن هذا الهدف فشل فشلا ذريعا، وإيران لم تقع في هذا الفخ، بل على العكس عززت خطواتها الإقليمية، وكثفت من سياسة حسن الجوار وأعتبرته أمراً محورياً لتقريب وجهات النظر ورفع سوء التفاهم مع الدول الجارة. وبالتالي أدركت "تل أبيب" أن الزمن يمضي لصالح ايران ومحور المقاومة في المنطقة، وايران تتقدم، ليس فقط على الصعيد النووي السلمي، وانما في كافة المجالات العسكرية والتقنية الاكثر تطوراً، كما ان إعلان إيران بالتوجه نحو المحيط الهادئ، وتحديداً قناة بنما، يعد إشارة إلى تعاظم قدرات طهران العسكرية ودورها المهم على الساحة الدولية، لاسيما في ظل التحالفات الايرانية الروسية الصينية. ومن جانب آخر يعيش كيان الاحتلال الاسرائيلي اليوم وضعا متأزما، "سياسياً و اجتماعياً و أمنياً" ، حتى أن المجتمع الاسرائيلي انقسم الى مؤيد ومعارض للحكومة المتطرفة ، برئاسة نتنياهو، وسط دعوات منظمة و مبرمجة لهجرة عكسيّة من الكيان المحتل الى أميركا و دول اخرى، مع تعاظم المقاومة الباسلة في الضفة الغربية، وتوسع وتعدد فصائلها واساليبها وأمام هذا الواقع المتأزم للكيان، تحاول حكومة العدو تحويل أزمتها الداخلية نحو التهديد بعمل عسكري ضد ايران، وهو ما لا تجرؤ عليه، فالحرب ، إن وقعت ، لن تكون كالحروب السابقة، بل ستكون حربا مفتوحة جغرافيا وزمنيا. ولن تستطيع أميركا برعاية وادارة حربين في آن واحد ؛ حرب في اوكرانيا وحرب في الشرق الاوسط. وأي حرب يزعم الكيان المحتل التخطيط لشنها من دون دعم ومشاركة أميركا ستكون فيها نهاية كيان الاحتلال من اساسه. ولن تستطيع أميركا ولا الغرب المتحالف معها تحمل خسارتين استراتيجيتن في الوقت نفسه، احداهما في اوكرانيا والاخرى في الشرق الاوسط. ومجمل ما تراه تل أبيب الان وخاصة في استئناف العلاقات السعودية الإيرانية، هو أنه تطور خطير بالنسبة لها ويمثل انتصارا جيوستراتيجياً وجيوسياسياً لصالح إيران.